

أسعد نكد: باسيل أخطأ حين شرعت المولدات

في المنطقة لا تستهلك أكثر من 2% مما يستهلكه لبنان من الكهرباء، ما يعني أنها لن تؤثر سلباً في المشروع الكبير، بل تحل مشاكل المناطق النائية، وتساعد على نمو القطاع، كما كان في السابق». ويوضح نكد أن المعامل أوقفت، بقرار طلب تدني الإنتاج، مشيراً إلى أن المشكلة بين الشركات الخاصة والوزير، هي أن الأخير يريد من الشركات أن تلتزم السعر الذي حدد عام 1993، فيما الشركات تطلب تعديلاً بالأسعار بما يناسب المواطن، علماً بأن ثبات التسعيرة يتسبب بخسارة للدولة، ويبقي الكهرباء في دوامة الأزمة.

وينفي المدير العام أن تكون هناك مناطق لبنانية لا تسدد الفواتير، «هذا كلام مردود، فلدينا 50 ألف مشترك من مختلف الطوائف والمذاهب والمشارب السياسية، إضافة إلى الصيانة والتمديد، أما الجباية، فتصل إلى 100%».

لا يستغرب نكد الخسائر الكبيرة التي تدفع على الكهرباء، لافتاً إلى «أن المواطن يتمنى أن ينتهي من فاتورة المولد التي يدفعها مضاعفة عن الشركة». يطالب المدير العام برفع التسعيرة التي وضعت في عام 1993، ضمن تسلسل الشطور، فسعر برمبل النفط، كان يوازي يومها 18 دولاراً، بينما وصل اليوم إلى 100 دولار. وبما أن لبنان يقع في عجز إنتاج الكهرباء، يفترض، بحسب نكد، أن يوافق على تشغيل المعامل الخاصة، ضمن شروط الـ b.o.t، أي أن تحدد المرحلة الزمنية التي يعمل بها هذا المعمل، بعشرين سنة مثلاً، ويعود إلى الدولة، وأن يكون ذلك ضمن الشروط البيئية.

تراجعت تغذية محطة مركبا لبعض القرى بعد مشروع وزير الطاقة

مياه الشفة، إلى جانب تعطل المشغلات الرئيسية لمحطات الهاتف الهوائية الثابتة، ما يعني توقف حركة التخابر الداخلية والخارجية، بحيث يتسبب ذلك بانعكاسات سلبية على الحركة التجارية الاقتصادية والصناعية والزراعية والتربوية بأنواعها كافة»، لافتاً إلى مشاكل في الأعمدة وتعرض شبكة خطوط التغذية للأضرار بعدما مضى على وجودها عشرات السنين.

أما اللافت، فهو ما يقوله المدير العام لشركة كهرباء زحلة أسعد نكد، لجهة خشيته من أن تتحول وزارة الطاقة إلى صندوق جديد، ينضم إلى صناديق المحاصصة التي يختلف عليها اللبنانيون، مؤكداً أنه «لا قرار سياسياً لحل أزمة الكهرباء، وإن اعترفت الدولة بأن المشكلة ليست في الإنتاج والنقل فحسب، بل أيضاً في التوزيع».

فإقرار الوزير بتلزييم المرحلة الثالثة من مشروع، أي التوزيع، لشركات خاصة، يعني، بحسب نكد اعترافاً منه بفشل مؤسسة كهرباء لبنان.

وبعد أن يستعرض المدير العام المراحل التاريخية للأزمة، يرى أن الوزير باسيل أخطأ عندما شرع المولدات، وقونها

البصام الغربي - أسامة القادري

من يُرد أن يرى أكبر زينة للأعياد فبإمكانه أن يقصد منطقة صغيبين عند الضفة الغربية لبحيرة القرعون، ويجلس عند إحدى الشرفات المطلّة على القرى المحيطة بالبحيرة، والبعيدة عنها، وخصوصاً في ساعات التغذية الكهربائية المخصصة لهذه البلدات، ليمتع ناظره بإضاءة قرى وانطفاء أخرى، في لحظات متسارعة، وفي منطقة لم تعهد التقنين سابقاً، حتى في الحرب الأهلية، وفي سنين الاحتلال الإسرائيلي، لكونها تتغذى من محطة مركبا.

لكن القوة «الفولتية» انخفضت فجأة بعد إقرار مشروع وزير الطاقة جبران باسيل، فيما تراجعت التغذية، إلى ما دون أربع ساعات في اليوم الواحد، لنحو 20 قرية من مختلف الطوائف والمذاهب والمشارب السياسية.

وإذا كان الناس باتوا يتمنون أن «تكون كل الأيام أعياداً حتى نشوف الكهرباء»، فإن أحد المسؤولين في مؤسسة كهرباء لبنان لم ينف وجود أزمة ناتجة من إيقاف العمل بالخط السباعي بين لبنان والدول العربية، بسبب الاضطرابات الأمنية والسياسية، في سوريا، ما قلص عدد ساعات التغذية، إلى ما دون ست ساعات في اليوم. وعمّا إذا كانت هناك خطة لزيادة الساعات، يقول المسؤول: «حتى الآن لا يمكن أن نعد البقاعيين بساعات إضافية، كل شيء معلق إلى حين إطلاق مشروع الوزير كسلة واحدة».

من جهته، يشير رئيس بلدية السلطان يعقوب الموحدة أحمد الجاروش إلى أن انقطاع الكهرباء «يؤدي إلى حرماننا

القطع الإضافية. هذا جزء من الحلول «الإبداعية» التي يبتكرها المواطن اللبناني ليستمر في العمل، كما يقول، وهو يطلب من الوزير جبران باسيل أن يبتكر هو الآخر حلولاً إبداعية لأزمة خارجة عن الطبيعة.

في المحال الكبيرة لا يمكن الاعتماد على اشتراك كهربائي. أحد مطاعم المأكولات الجاهزة لديه مولد خاص. يقول أحد الموظفين في المطعم إن آخر فاتورة مازوت للمولد بلغت قيمتها 737 دولاراً أميركياً، وإن صاحب المحل يدفع مثلها كل أربعة أو خمسة أيام! لتخفيف تكاليف المولد عنه عمد إلى توصيل اشتراكات كهربائية لجيرانه كي يتقاسموا الفاتورة. مع ذلك يبقى حملها كبيراً جداً على المحل الذي يوظف 17 شخصاً. يقول أحد الموظفين: «ناتج المطعم يستنزفه المازوت، حتى إن المطعم كان مهذباً بالإقفال منذ فترة قصيرة». محال الملابس المظلمة لا يدخلها أحد هي الأخرى. تقول إحدى الزبونات إنها لن تدخل لقياس الملابس في الظلمة، فهي لن تعرف ما تشتري.

أمام هذا الواقع المرير الذي يعيشه أصحاب المؤسسات في الضاحية الجنوبية، هناك امتعاض عام من الحكومة، ولو أن المعمة ما زالت تغطي على كلامهم. حسن الذي يملك محلاً للزهور يقول: «قصة 14 و8 صارت قديمة. هذه سياسة بلد لا حكومة معينة» ثم يطأ رأسه ويقول «أنا مع شغلي وبس». حسين هو الآخر يقول: «لو أن الحكومة هي لـ 14 آذار لكانوا طلبوا منا أن ننزل إلى الشارع ونتظاهر، لكن لأنها حكومتنا بالعين الموس. لو كان نزل إلى الشارع من تلقاء نفسه».